جامعة الفرات الأوسط التقنية

المعهد التقني / كوفه

قسم تقنيات المالية والمصرفية

إدارة المصارف

المرحلة الأولى

مدرس المادة

أ . م . ازهار مراد عوجه

المصارف التجارية ...
طبيعتها وأهميتها وأنواعها
Commercial Banks …
Nature , Significance and kinds

المبحث الأول : المصارف التجارية ، مفهومها وخْصائصها
Commercial Banks ; Specifications and concept

المبحث الثاني : أنواع المصارف التجارية
Commercial Banks' Kinds

المبحث الثالث : المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة
Intermediate Banks and Financial Institutions

المبحث الأول : المصارف التجارية مفهومها و خصائصها
Commercial Banks , Specification and Concept

اولا: مفهوم المصارف التجارية : *Commercial Banks*

تعد المصارف احدى اهم و اقدم المؤسسات المالية الوسيطة ، وظيفتها الاساسية قبول الودائع الجارية و التوفير و لأجل من الافراد و المشروعات والادارات العامة , و اعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية

و يمكن تلخيص وظائف المصارف التجارية ما ياتي :

1- أن المصارف التجارية تقبل جميع انواع الودائع ، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم , فهناك الودائع الجارية , والتوفير , ولأجل , وشهادات الايداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة لأجل .

2- أن المصارف التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن , أي انها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الاخرى ولا على فئة معينة من الافراد دون الاخرى .

3- تمنح المصارف التجارية انواع مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل ، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.

4- تتمتع المصارف التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية .

5- يمكن للمصارف التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة .

فبجانب الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الإيداعات و منح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية *(Computer – Based Banking Services)* , ودرأسات الجدوى والاستشارات المالية , والخدمات الشخصية للزبائن , وغيرها .

ثانيا : الخصـائص التي تتميز بها المصـارف التجارية عن بقية المؤسـسـات المالية

Commercial Banks' Specifications From Other Financial Establishments

هناك عدة خصـائص تتميز بها المصـارف التجارية عن غيرها من المصـارف الاخرى و هي كما ياتي :

1- أن المصـارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صـــورة ودائع , ايا كان نوع الوديعة ، فان المودع (صـــاحب الوديعة) يعتبر دائنا و المصـرف مدينا , و مع ذلك فان المصـارف التجارية ، هي الوحيدة بين المؤسـسـات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها ، أن يحتفظون بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) التي تكون محلا للســحب بواســطة الصــكوك , كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواســـطة اســـتخدام الصـــكوك , و يترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على المصـــارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لأمكانية الســـحب عليها بالصكوك , و بالتالي هي جزء من عرض النقد، بينما المؤسسات المالية الاخرى لا تتصف بـــــــــــــهـــــــــــــذه الصـــــــــــــفـــــــــــــة.

2- تتميز المصـــارف التجارية بخاصـــية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة ، من خلال عمليات الاقراض و الاستثمار في الاوراق المالية المختلفة ، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة اصلا , وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصـــكوك ، وينجم عن ذلك أن جزءا مهما من ودائع المصـــارف التجارية يتداول كنقود , وحيث أن الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد , بل و انها تشـكل الشـطر الاعظم منه في الدول المتقدمة صـــناعيا , فان اية زيادة في الودائع الجارية تحدث اضـــافة إلى الكمية الإجمالية المعروضـــة من النقود , مع بقاء الاشـــياء الاخرى على حالها , و معنى ذلك أن للمصارف التجارية دورا مهما في التأثير المباشر على عرض النقد , أما المؤسسات المالية الوســيطة الاخرى ، فإنها و أن كانت تقبل الودائع و تمنح القروض شــانها في ذلك شــان المصـــارف التجارية ، ألا أن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضـــحة على

عرض النقد ، لأن الاموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشـؤها هذه المؤسـسـات المالية , و انما تأتي من اقتراضها لها.

3- تشـكل الودائع الجارية لدى المصـارف التجارية مصـدرا رئيسـا من مصـادر اموالها ، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون اشعار مسبق ، بينما في المؤسسات المالية الاخرى ، الجزء الاكبر من مصـادر اموالها لا ياخذ شـكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب , و يترتب على ذلك أن تصـبح المصـارف التجارية اكثر عرضـة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الاخرى ، مما يفرض عليها التحفظ في ادائها و الحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السـيولة لمجوداتها (أي قدرتها على الايفاء فورا بمختلف التزاماتها) والربحية (أي تعظيم إيراداتها الصافية) .

ثالثا: نشأة المصارف التجارية *Commercial Banks' Origination*

يرتبط ظهور المصارف التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة , فمنذ وقت بعيد كان الصـيارفة يحتفظون بالاموال التي يودعها لديهم التجار و رجال الاعمال و كل من يرغب في الحفاظ على امواله من الضـياع او السـرقة , فيقوم الصـاغة والصـيارفة بوضـع هذه الاموال في خزائنهم مع تسـليم المودع ايصـالا يتضـمن مقدار وديعته , و هكذا نشـأت الوظيفة التقليدية الاولى للمصارف وهي ايداع الاموال ، وكان المودع إذا اراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الايصال , و ياخذ الوديعة , ومع مرور الزمن اصبح الافراد يقبلون الايصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل وتبقى الاموال أو الذهب , مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من اموال مقابل فائدة ، وهكذا نشـأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصـارف و هي الاقراض ، أما توليد النقود أو تكوينها ، فقد نشـأت عندما كان القرض ياخذ شـكل ايصـال يحرره الصـائغ (بدلا من الذهب أو الاموال) و يعطيه للمقترض ، وخاصـة بعدما اصـبح الافراد يثقون بهذه الايصـالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة .

بمعنى أن هذه المؤسـسـات التي تحولت مع الزمن إلى مصـارف تجارية اخذت تكون نقودا جديدة (نقود الودائع) و هذا يمثل تحولا كبيرا في نشاط المصارف التجارية ، لأنها اصبحت قادرة على توليد نقود تضـاف إلى دائرة التداول النقدي، وبهذا فأن المصـارف التجارية لم تعد مؤسـسـات

مـاليـة أو مصـــرفيـة وســـيطـة بين المقرضـــين (المـدخرين) وبين المقترضـــين (المســتثمرين) بل هي مؤســســات مالية ايضــا لها القدرة دون غيرها من المؤســســات المالية والمصرفية الاخرى على التأثير في عرض النقد من خلال امكانيتها في توليد الائتمان المصرفي .

رابعا : اهداف المصارف التجارية

Commercial Banks' Gools

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي : الربحية والسيولة و الامان.

1- الربحية *Profitability*

تســعى ادارة المصــارف دائما إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصــحاب المصــرف ، اذ أن المعيار الاساسي لمدى كفاءة الادارة ، هو حجم الارباح التي تحققها ، فاذا حققت الادارة ارباحا اكثر ، فـــان ذلـــك يـــعـــنـــي انـــهـــا اكـــفـــأ مـــن غيرها ، كما وان الوظيفة الرئيسية لأدارة المصرف التجاري هي تحقيق الارباح .

وحتى يتمكن المصــرف تحقيق الارباح ينبغي أن تكون ايراداته اكبر من تكاليفه ، وتشــتمل إيرادات المصرف البنود آلاتية :

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية .
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين .
- اجور الخدمات التي تقدمها المصـــارف و غير المتعلقة بطبيعة العمل المصـــرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية واعداد درأسات الجدوى الاقتصادية .
- عوائد العملة الاجنبية أي الارباح المتحققة من الفرق بين اسعار الشراء والبيع.
- ايرادات اخرى كعوائد الاســتثمار في الاوراق المالية , والعوائد المتحققة من خصــم الكمبيالات , وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من اصوله بسعر اعلى من قيمته الدفترية .

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف ، فإنها تشتمل على الآتي :

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها .
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الاخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته .

- المصاريف الادارية والعمومية .

2- السيولة *Liquidity*

سيولة أي أصل من الاصول , تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد باقصى سرعة ممكنة وباقل خسارة ، وبناء عليه فان البضاعة اكثر سيولة من العقارات ، والذمم المدينة اكثر سيولة من البضاعة ، وهكذا أما السيولة ، في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين , ومقابلة طلبات الائتمان واية طلبات او حلجات مالية اخرى، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة , فالمصارف التجارية لا تستطيع كبقية منشات الاعمال الاخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت , فان مجرد اشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف ، كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس .

3- الامان *Security*

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من اموال المودعين , وبالتالي افلاس المصرف التجاري ، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة ، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) ، وأنشطتهم ، وايضاً تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة ، وباختصار تسهم الفروع في تنويع *(Diversification)* ودائع المصرف والقروض، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة ، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي .

يرى بعض الباحثين ان الهدف الاساس الذي يجب ان يسعى اليه المصرف التجاري هو تعظيم الربح *(Profil Maximization)* وهو ما يستهدفه اصحاب المصرف بالدرجة الاولى ، اما السيولة والامان فيستهدفهما المودعين *(Depositors)* ويتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي ، وتزيد من حالة الامان ، ومن ثم تصبح السيولة والامان بمثابة قيود *(Constration)* وليست اهداف ، مقارنة بهدف الربحية .

ويمكن للمصـرف ان يراعي من خلال سـياسـاته في التوظيف تحقيق ملائمة والتوفيق بين الربحية والسيولة والامان حفاظا على سلامة مسيرته وتحقيق اهداف مالكيه وسنعرض بتوفيق الله تعالى ذلك من خلال فصول الكتاب اللاحقة.

دور البنوك في الاقتصاد

دور المصارف فى الاقتصاد الوطنى

إن البنوك تعتبر عمودًا أسـاسـيًا في بنية الاقتصـاد العالمي، فهي تعمل على توفير السـيولة المالية للشـركات والأفراد وتمويل الاسـتثمارات وإدارة الأموال وتسـهيل عملية التبادل التجاري بين الأفراد والشـركات، فعند النظر إلى دور البنوك ومسـاهمتها الفعالة في الأنظمة المالية وأداء المصـارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ودعم الأنشطة المالية، وتتنوع وظائف البنوك من توفير الخدمات المصـرفية التقليدية، مثل فتح الحسـابات ومنح القروض، إلى الإشـراف على السـياسـات النقدية وتيسـير تدفق الأموال في الاقتصـاد، وتعزيز التمويل المسـتدام للمسـاهمة في بناء نظام مالي يدعم الممارسات المستدامة، ويؤدي إلى اقتصاد أكثر مرونة وشمولية.

إن البنوك تعمل على توفير السيولة المالية للشركة وتسهيل عملية التبادل التجاري بين الأفراد والشركات.

1- تسهيل التبادل التجاري

تساعد البنوك الأفراد والشركات على نقل الأموال بسهولة وسرعة، مما يسهل عملية التبادل التجاري بينهم.

2- توفير السيولة المالية

توفر البنوك السيولة المالية للأفراد والشركات، مما يساعدهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

3- إدارة الأموال

تساعد البنوك الأفراد والشركات على إدارة أموالهم بشكل فعال، مما يساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية.

4- تمويل الاستثمارات

توفر البنوك التمويل للشركات والأفراد الذين يرغبون في الاستثمار في مشاريع جديدة، مما يساعد على تنمية الاقتصاد.

أداء المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

إن البنوك تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد، وتعد البنوك من أهم المؤسسات المالية في العالم لأنها ليست مجرد مركز لتبادل الأموال وتوفير الخدمات المالية، بل هي عماد النظام المالي الذي يعزز الاستثمار والتنمية الاقتصادية وتتعدد فوائدها.

1- تمويل النمو الاقتصادي:

حيث أنها تعتبر البنوك محورًا أساسيًا لتوفير التمويل للشركات والأفراد، ليساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

2- توفير الخدمات المالية:

إن البنوك تقدم مجموعة من الخدمات المالية مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير، القروض الشخصية التجارية، خدمات الاستثمار والتأمين، مما يسهل إدارة الأموال وتحقيق الأهداف المالية للأفراد والشركات.

3- دعم الابتكار والتطوير:

حيث أن البنوك تلعب دورًا حيويًا في دعم الابتكار والتطوير من خلال توفير التمويل والدعم للشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية، مما يعزز الابتكار ويسهم في تطوير الاقتصاد.

4- توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

مع التطور التكنولوجي تقدم البنوك خدماتها عبر الإنترنت والتطبيقات المحمولة، مما يسهل عمليات البنك وتوفير راحة أكبر للعملاء.

5- تعزيز الشمول المالي:

تساهم البنوك في تعزيز الشمول المالي وتمكين الفرد العادي من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بطريقة مستدامة من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة وإيصالها إلى فئات أوسع من الناس.

6- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تسهم البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة السيولة وتوفير القروض للحكومات والشركات، وبالتالي تعزيز الثقة في النظام المالي.

دور البنوك في الاقتصاد:

توجه البنوك تدفقات مالية في الاقتصاد وتلعب دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي.

تمويل الأموال والمشاريع :

تقوم البنوك بتوفير التمويل الضروري للشركات والأفراد لتحقيق أهدافهم الاقتصادية، سواء كانت من خلال قروض الأعمال، التمويل العقاري، أو خدمات أخرى.

تقديم الخدمات المالية الأخرى:

بالإضافة إلى التمويل وإدارة الودائع تقدم البنوك العديد من الخدمات الأخرى مثل: الاستثمار، والتأمين، والصيرفة الإسلامية في بعض الأسواق ، وغيرها.

ضبط السيولة وتحقيق الاستقرار المالي:

إن البنوك تلعب دورًا مهمًا في ضبط مستويات السيولة في الاقتصاد، وتوفير الاستقرار المالي من خلال إدارة المخاطر وتوجيه التدفقات المالية، باختصار تعتبر البنوك عمودًا أساسيًا في بنية الاقتصاد، حيث أنها تؤثر بشكل كبير على نموه واستقراره من خلال توفير التمويل وإدارة الودائع، بالإضافة إلي تقديم الخدمات المالية والدعم للشركات والأفراد.

التحفيز على الابتكار وريادة الأعمال:

توفير البنوك التمويل والدعم للشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية، مما يعزز التنوع الاقتصادي ويعزز الابتكار والنمو المستدام.

إثراء الاقتصاد بالبيانات والمعلومات:

تتوفر لدي البنوك كميات كبيرة من البيانات المالية والمعلومات الاقتصادية، ويمكن استخدام هذه البيانات في تحليلات اقتصادية وتوجيه السياسات الاقتصادية.

المبحث الثاني انواع المصارف التجارية *(Commercial Banks' Kinds)*

يمكن تقسيم انواع المصارف التجارية الى سبعة انواع ، وهي كما يأتي

أولا : المصارف الفردية *(Unit Banks)*

وهي مصارف صغيرة الحجم نسبيا ، يملكها افراد او شركات اشخاص ، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة ، وعادة ما تستثمر مواردها في اصول عالية السيولة مثل الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة ، والاصول القابلة للتحويل الى نقود خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر او بخسائر قليلة ، أي هي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضآلة امكانيتها المالية .

ثانيا : المصارف ذات الفروع (*Branch Banks*)

وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة ، وتدار من خلال مركز رئيسي *(Head Office)* بواسطة مجلس ادارة واحد ، ويدير كل فرع من

فروع المصرف ، مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز ، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في ادارة الاحتياطيات الاولية والثانوية والقروض والاستثمارات والعمليات المصرفية الاخرى .

ومن اهم المزايا التي تتمتع بها المصارف ذات الفروع، هي ان انتشارها في مناطق جغرافية متفرقة ويمكنها من تقديم قروض واستثمارات مالية واقتصادية متنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها لاتساهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، وتعمل على تقليل مخاطر الائتمان، كما ان هذه المصارف يمكن لها ان تمنح قروضا كبيرة بسبب اتساع حجم راس مالها، ويمكن ان تكون مكانا خصبا لاعداد الكوادر الادارية وتطويرها، ثم الاستفادة منها في المصرف الرئيسي او في المصارف الاخرى ، اما اهم ما يشار ضد هذه المصارف انها تؤدي الى احتكار العمل المصرفي.

ثالثا : مصارف المجموعة (*Group Bank*)

تشتمل مصارف المجموعة على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة (*Holding Company*) وقد تكون هذه المصارف فردية او ذات فروع ، ويحتفظ كل مصرف رغم وجود الشركة القابضة ، بمجلس ادارته ومديره العام .

ومن اهم المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة ، هي تمائل خدماتها المصرفية في الاقاليم المختلفة ، وارتفاع الحد الاعلى للاقرار ، وزيادة قاعدة ملكية الاسهم ، وامكانية انتقال الاموال من اقليم لاخر ، والاستفادة المشتركة للاجهزة والمعدات التي تمتلكها هذه المصارف.

اما اهم العيوب التي تؤخذ على مصارف المجموعة ، انه تؤدي الى الاحتكار المصرفي ، وقد لا تعمل على تحقيق اهداف بعض الاقاليم التي تتواجد فيها.

رابعا : مصارف السلاسل (*Chain Bank*)

نشأت مصارف السلاسل مع نمو حجم المصارف التجارية ، وتضخم حجم اعمالها ، وهذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ، وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها اداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها ،

وينسـق الاعمال بينها ، وتعود ملكية هذه المصـارف الى شـخص طبيعي واحد او عدة اشـخاص طبيعيين ، وليس لشركة قابضة .

وتحقق مصـارف السـلاسـل الكثير من المزايا التي تتمتع بها مصـارف المجموعة ، كما تعاني من مساوئها .

خامسا : المصارف المراسلة (*Correspondent Bank*)

ظهرت الحاجة الى المصـارف المراسـلة نتيجة لرغبة المصـارف لإيجاد نظام لتحصـيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على مصارف في مناطق اخرى . وكانت المصارف في المدن الكبيرة تتنافس فيما بينها في الحصول على ودائع المصارف في القرى والأرياف وتدفع لقاءها فوائد مغرية او تقدم خدمات مصـرفية مجانا. ، وحتى بعد تطور علاقة المراسـلة في الآونة الأخيرة ، ان المصارف المراسلة لا تمثل اطلاقا هيكلا لمصرف ذي فروع ، انما مصارفا متعاونة فيما بينها في مجالات معينة ، بهدف تحسـين الخدمات المصـرفية وتنويعها ، ولم يقتصـر هذا التعاون بين المصـارف على المسـتوى المحلي فقط وانما تعدى حدود الدولة الواحدة ، وبالتالي تعددت وتنوعت الخدمات المصرفية لتتماشى مع التوسع في العمليات التجارية الدولية.

سادسا : المصارف الألكترونية (*Electronic Banks*)

يطلق على المصـارف الالكترونية بمصـارف القرن الواحد والعشـرين ، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية (*Terminals*) التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الآلية ، حيث تعد هذه الوحدات (طالما انها تبعد جغرافيا عن مبنى المصـرف) بمثابة منافذ (*Outlets*) او فروع له ويعرفها بعضـهم مثل (*Huschke*) بأنها منافذ الكترونية تقدم خدمات صـرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشـرية ، في حين يشـير اليها آخرون بأنها منافذ لتسـليم الخدمات المصرفية ، قائمة على الحاسبات الآلية (*Computer Based Delivery Outlets*) ، ذات مدى متسع زمنيا ، أي تقدم خدماتها على مدار (24) ساعة والى مناطق جغرافية واسعة.

سابعا : المصارف المنزلية (*Home Banks*)

طبق نظام المصارف المنزلية لأول مرة عام 1980 ، وتوسع استخدامها بعد انتشار اجهزة الحاسبات الآلية الشخصية *(PC)* حيث امكن لكثير من الزبائن استخدام تلك الحاسبات في التعامل مع هذا النظام ويعتمد نظام المصـارف المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل واعادة تحويل البيانات *(Modulation Demodulation)* ، حيث يتم ربط الحاسب الآلي بالمصرف بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل الزبائن من خلال وسـائط الاتصـال (كشـبكة الخطوط الهاتفية مثلا) ، حيث يعمل الحاسب الشخصي كمحطة طرفية *(Terminals)* لاستقبال الخدمات المصرفية كعرض ارصدة الزبون ، طباعة كشوف الحركة ، بيان بالصكوك المحصلة وتحت التحصيل ، كما يمكن في المقابل ارسـال التعليمات الصـادرة من الزبون للمصـرف مثل تجديد الودائع ، ربط وديعة جديدة ، كسـر وديعة قائمة ، تحويل مبلغ من حساب الزبون الى حساب آخر ، طلب دفتر صكوك جديد .

المبحث الثالث : المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة *(Monetary and Bank Me)*

يتكون الجهاز المصـرفي من البنك المركزي والمصـارف التجارية والمؤسـسـات المالية والمصرفية الوسيطة , أي ان الاخيرة تمثل احد الاركان المهمة للجهاز المصرفي , وتشتمل على المصارف المتخصصة (الزراعية والصناعية والعقارية) ومنشآت الاستثمار , ومنشآت التوفير , المنشآت الدولية المالية , والمصارف الاسلامية .

و يمكن تعريف المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة : بأنها مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل و طويلة الاجل) في كل من سوقي النقد و المال واسواقها الثانوية , وانها تؤدي مهمة الوساطة *(Intermediation)* بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح .

اولا : المصارف الاستثمارية *(Investment Banks)*

و هي مؤسسات مالية تهتم بالدرجة الاولى بالانشطة والفعاليات الاستثمارية وفي مجالات مختلفة ، حيث تقوم المصـارف الاسـتثمارية بدرأسـة فرص الاسـتثمار المتاحة وتقيمها ، واختيار

المشـــاريع والترويج لها ، ثم تهيئة المناخ الاســـتثماري المناســـب لها , وكذلك تقوم المصـــارف الاستثمارية بتدبير الموارد المالية التي تسمح بتقديم القروض متوسطة الاجل لمختلف المشروعات الاســـتثمارية , كما تقوم المصـــارف الاســـتثمارية بمتابعة المشـــروعات التي تتبناها , ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي عقدها مع المشروعات المقترضة وغيرها من الاعمال المتعددة التي تعتمدها المصارف الاستثمارية كشراء أو اصدار الاوراق المالية .

وقد كانت البدايات الاولى لمصـارف الاستثمار في بريطانيا ، حيث اقتصـرت اعمالها على قبول الاوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية , وتوفير الاموال اللازمة للمقترضـــين في الخارج بطرح الاسهم والسندات في الاسواق المحلية لرأس المال ، لذلك سميت بـــ (مصـارف الـــتـــجـــار) *(Merchant Banks)* ، وفـــي فـــرنســـا ســـمـــيـــت (بـمصـــارف الاعـمـــال) *(Banques d' Affaires)* ، لأنها تساهم في انشاء المشروعات الجديدة سواء أكانت مشروعات خدمية ام مشـــروعات صـــناعية . اما في الولايات المتحدة فتســـمى بمصـــارف الاســـتثمار) *(Investment Banks* وهي في هذا البلد لا تعتبر مصـــارف وفقا للمفهوم التقليدي والمتعارف عليه للمصـــرف , فهي لا تقبل ودائع ولا تمنح قروض , الا انها من جانب اخر تضـــطلع بمهمة الـــوســـاطـــة *(Intermediation)* فـــي ســـوق الـــمـــال *(Financial Market)* بين المقترضـين والمستثمرين ، اذ تقوم بشـراء الاوراق المالية الجديدة بالجملة و يبيعها بالتجزئة , أو ان تكون سمساراً يحصل على عمولة من بيع و شراء الاوراق المالية المتوفرة في السوق .

ثانيا : مصارف الادخار *(Saving Banks)*

تعمل هذه المصارف على اساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصـــة , وهي بهذا تســتقطب فئات من ذوي الدخل المحدود , وبعض هذه المصـــارف لا يســتهدف الربح بصورة خاصة , وانما يستهدف استقطاب المدخرات , وتشغيلها , أي استثمارها في مجالات محدودة , تحددها القوانين والتشريعات النافذة ، وتلقى هذه المصارف دعما من شرائح المجتمع ومن السلطات الحكومية , لعدة اسباب في مقدمتها :

1- انها تشجع و تنمي الوعي الادخاري لدى المواطنين .

2- انها ترعى صـــغار المدخرين , حيث ان المصـــارف الاخرى غير قادرة أو راغبة في تقديم خدمات كهذه .

3- انها تســـتثمر الجزء الاكبر من إيراداتها في المنطقة التي تقع فيها عمولتها الادخارية والمالية .

4- انها تميل الى الانتشـــار الكبير , وهي قريبة من اماكن وجود المدخرين مما يعزز ثقة الجمهور بها .

وتعتمد مصـــارف الادخار في مواردها على ودائع الافراد ، وان كانت في بعض الاحيان تقبل ودائع المصـارف التجارية ، التي تسـاهم في رؤوس اموالها كنوع من الاسـتثمار المتواضـع ، وفي الغالب فان العمليات الادخارية التي تقوم بها غير محفوفة المخاطر , و ربما لهذا السـبب تزايد عدد المصـــارف الادخارية في العالم بشـــكل كبير و تضـــاعفت حدة المنافســـة بين هذا النوع من المصارف .

ثالثا : منشات التامين ضد الحوادث *(Injury Insurance Establishments)*

وهي منشـــات مالية تختص بالدرجة الاســـاســـية بالتأمين ضـــد المخاطر التي يتعرض لها المواطنين أو البضـــائع أو المنشـــات على اختلاف انشـــطتها وفعالياتها , ومن هذه المخاطر حوادث السيارات والحريق والسرقة او الغرق ... الخ , وذلك عن طريق استيفاء اقساط التامين من المؤمن له , ومن ثم تغطية الخسائر عن وقوعها فعلا .

رابعا: منشات الوساطة المالية *(Financial Intermediation)*

وهـــي مـنشـــــات الـوســـــطـــاء الـمـــالـــيـــن فـــي الســـــوق الـــنـــقـــديـــة *(Money Market)* (ســوق الاوراق المالية قصــيرة الاجل) والســوق المالية *Financial)* (*Market*(ســوق الاوراق المالية متوســطة وطويلة الاجل), وتســمى الاســواق المالية ايضـــا (البورصات).

والبورصـــــة (*Bourse*) هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالاوراق المالية الطويلة و متوسطة الاجل (الاسهم و السندات) عن طريق وسطاء مؤهلين ومتخصصين وفي اوقات محددة . والبورصة بحكم طبيعتها الاقتصادية تعتبر حلقة وصل بين مشروعات التنمية وادخارات الافراد ,

فهي من جهة تعتبر السوق الطبيعية التي تروج فيها مصلحة المستثمرين الذين يسعون وراء رأس المال لتطوير وتنمية مشروعاتهم , وهي من جهة ثانية تعتبر المكان الملائم لأدخارات الافراد بهدف جني الفائدة وتنمية رأس مال.

وقد تنامت عمليات ونشـــاطات هذه المنشـــات خلال العقود الاخيرة وذلك لازدياد حجم الشركات المدرجة في الاسواق المالية فضلا عن زيادة حجم التداول بالاوراق المالية .

خامسا : المنشآت المالية الدولية *(Financial World Wide)*

وهي منشات ذات فعاليات وانشطة مالية عالمية تتجاوز حدود البلد الواحد , حيث تعمل على صـــعيد دولي أو اقليمي , وهذه المنشـــآت تتولى تجميع الادخارات من هذه الدول ومن ثم اعادة اقراضـها أو اسـتثمارها في دول اخرى ، وقد تطور عمل هذه المنشـآت بشـكل كبير خلال العقدين الآخرين , وذلك بحكم تطور تكنولوجيا المعلومات وتوفير وسـائل وأسـاليب الاتصـالات المختلفة , هذا من ناحية , ومن ناحية اخرى فقد ادى ظهور الانشطة الدولية المختلفة على الصعيد الاقتصادي , وظهور التكتلات الاقتصادية , ويرمز مفهوم العولمة *(Globalization)*الذي يشير الى تداخل العلاقات بين المصارف المختلفة عبر العالم .

وقد اتخذت العولمة اتجاهين اساسيين هما :

أ- الخدمات المصـــرفية عبر الحدود ، أي قيام المصـــرف في دولة ما , بتوفير خدمات مصـرفية لمسـتهلك الخدمة في دولة اخرى , اذ أتاح التطور التقني في شـبكات الحاسـبات الآلية للمصارف المحلية بتقديم خدمات مصرفية (تحويلات مالية , خدمات بطاقات الائتمان . وغيره) الى زبائن لها مقيمين خارج البلاد , فالكثير من المصـــارف تجري تحويلاتها المالية بشـــكل فوري من خلال شـــبكات التمويل الدولي ، مثل شـــبكة الجمعية الدولية للاتصـــالات المالية بين المصـــارف *(Society of World Wide Inter. Bank Financial Telecommunication).*

ب- تقديم الخدمات المالية من خلال الاستثمار المباشر عن طريق فروع المؤسسات المالية لدولة معينة في دولة اخرى ، أو انشاء مؤسسات مشتركة أو الاسهام في مشاريع استثمارية خارجية .

فعلى سبيل المثال يقدر حجم رؤوس الاموال العربية المستثمرة في الخارج وفقا لتقديرات صندوق النقد العربي 1992 بحوالي (670$) مليار دولار يتركز معظمها في الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب اوربا .

كما انشأت العديد من الدول العربية مصارفا لها في الخارج (*Offshore Banking Units*) , تركزت بصفة اساسية في لندن وباريس ولكسمبرج , وذلك فضلا عن المصارف العربية الاجنبية المشتركة ، وفي المقابل امتد نشاط المصارف الاجنبية الى المنطقة العربية , فقد بلغ عدد فروع المصارف الاجنبية عام 1990 في مصر (22) مصرفا , وفي دولة الامارات العربية (28) مصرفا , وفي لبنان (15) مصرف , وفي البحرين (14) مصرف , وفي سلطنة عمان (12) مصرف , و (8) مصارف في كل من قطر واليمن , و (6) مصارف في الاردن .

سادسا : المصارف المتخصصة (*Specialized Banks*)

تعرف المصارف المتخصصة بانها تلك المصارف التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة , ومن اهم انواع المصارف المتخصصة , المصارف الصناعية والمصارف الزراعية والمصارف العقارية , كما وتعرف المصارف المتخصصة بانها تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي , مثل النشاط الصناعي أو الزراعي أو العقاري ، وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها ، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين اوجه نشاطاتها الرئيسية . ويتبين من التعاريف اعلاه ان المصارف المتخصصة تتصف بخصائص معينة اهما ما يأتي :

1- انها تعتبر مؤسسات غير ودائعية , أي ان المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الافراد كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية , وانما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات .

2- ارتباط نشاطها برأس مالها , أي ان المصارف المتخصصة لا تستطيع التوسع في انشطتها المختلفة , الا في حدود مواردها المالية فهي ليست كالمصارف التجارية يمكنها استثمار اموال الزبائن .

3- معظم القروض التي تمنحها تكون بآجال طويلة نسبيا , حيث تقوم اغلب المصارف المتخصصة , بتوظيف مواردها في قروض طويلة الاجل ، وذلك عكس ما هو متبع في المصارف التجارية التي يحكمها في هذا الصدد آجال الاموال التي اودعها الزبائن .

4

- التخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين , فالمصارف المتخصصة وكما هو واضح من تسميتها تخصص في تمويل انشطة معينة ، حيث نجد المصارف الصناعية تتولى مهمة تمويل القطاع الصناعي , والمصارف الزراعية , تخصص في تمويل القطاع الزراعي , والمصارف العقارية تخصص في تمويل قطاع البناء والاسكان والمرافق أو المساهمة فيها .

5- غالبا ما يكون تركيزها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يكون الربح هدفا اساسيا لها، ولذلك فانها تكون مملوكة من قبل الدولة في اغلب الاحيان.

ويمكن ان نقدم عرضا مختصرا لانواع المصارف المتخصصة:

أ- المصارف الصناعية (*Industry Banks*)

تقوم المصارف الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصناعية على اختلاف احجامها (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) وكذلك المشاركة في رؤوس أموال بعض المشروعات الصناعية المختلفة .

وحتى تتمكن المصارف الصناعية من ادارة شؤونها المالية وتعظيم مواردها , فانها تتواجد في سوق رأس المال للحصول على موارد طويلة الاجل , ولذا نجد ان موارد المصرف الصناعي , تتمثل في حقوق الملكية من رأس المال والاحتياطيات والمبالغ المقترضة من البنك المركزي ، وودائع وقروض من مؤسسات دولية , وغالبا ما يتدخل البنك المركزي , أو القانون النافذ في تحديد القروض التي يستطيع المصرف الصناعي منحها للمستفيدين من الصناعيين ، وتحكم هذه المصارف مجموعة من القوانين والتعليمات.

وان اهم ما تقوم به المصارف الصناعية ما يأتي:

1- منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية بأجل قصيرة ومتوسطة وطويلة , ولأغراض مختلفة كالتوسعات في مشروعات قائمة أو تمويل مشروعات جديدة .

2- المشاركة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات الصناعية .
3- تقييم المشروعات الصناعية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لصالح الزبائن .
4- فتح الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد والتصدير .
5- اصدار خطابات الضمان بانواعها المختلفة .

ب- المصارف الزراعية : (Agricultural Banks)

تضطلع بتقديم كافة الخدمات المصرفية ذات الصلة بالنشاط الزراعي ، مثل القروض والتسليفات التي تمنحها للمزاعين لشراء الآلات الزراعية ، واستصلاح الاراضي , وتمويل نفقات الزراعة والحصاد , فضلا عن اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة الاغراض الانتاجية , وقبول ودائع ومدخرات المزارعين والجمعيات التعاونية .

ومن الملاحظ ان تقديم الائتمان الزراعي يكتنفه في الواقع قدر اكبر من المخاطر ، التي من الممكن ان تتعرض لها المصارف الزراعية مقارنة بالمصارف التجارية ويعود اهما ما يأتي :

1- الطول النسبي لدورة الانتاج الزراعي بالنسبة الى دورة الانتاج الصناعي , وهو ما يتيح للمزارعين مساحة زمنية اكبر لأنفاق الاموال المقترضة واستخدامها في مجالات اخرى , ومن ثم تعريض المصرف الزراعي لمصاعب عند قيامه بالتحصيل من الزبائن .
2- انخفاض عائد الائتمان الزراعي , قد لا يكفي في بعض الاحيان لتغطية النفقات التي تحملها المصرف .
3- التأثير السلبي للظروف الجوية والطبيعة على المحاصيل الزراعية يحمل في طياتها عجز المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نحو المصرف .

ج- المصارف العقارية (Real Estate Banks)

تتمثل المصارف العقارية بتلك المصارف التي تتخصص بتقديم الخدمات الائتمانية العقارية , وما يتصل بها من تمويل لمشروعات الاسكان والبناء ، كمنح السلف بضمان الاراضي أو العقارات المشيدة , أو تقديم القروض للجمعيات التعاونية الاسكانية , كما وتساهم المصارف العقارية في تأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني على اختلاف انواعها .

وتعتمد هذه المصـــارف في تمويل نشـــاطها على رؤوس أموالها , وعلى القروض طويلة الأجل ، التي تحصل عليها كدعم من البنك المركزي والمصارف الاخرى ، والسندات التي تصدرها .

ومما تجدر الاشـارة اليه ، ان المصـارف العقارية ، لا يقتصـر نشـاطها على منح القروض التي يكون اغلبها طويلة الاجل , وانما يشـمل نشـاطها احكام الرقابة الكاملة على الانفاق , وربطه بعمليات الانجاز , كما وان بعض المصـــارف العقارية تقوم بدرأســـات الجدوى الاقتصـــادية لمشـروعاتها , وتقديم المشـورة لأجهزة التعمير والاسـكان الرسـمية في البلد المعني , كذلك فان هذه المصـارف تشـجع المشـروعات الاسـكانية الفردية , ولتعظيم مواردها فان هذه المصـارف غالبا ما تســتثمر أموالها في مشــروعات مختلفة مثل الفنادق , والمدن الســياحية , والمجمعات الاســكانية الراقية.

سابعا: المصارف الاسلامية *(Islamic Banks)*

مفهوم ووظائف المصارف الإسلامية

تعرف المصـارف الاسـلامية ، بأنها مؤسـسـات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الاســلامية , وتســعى الى تحقيق المصــالح المادية المقبولة شــرعا ، عن طريق تجميع الاموال وتوجيهها نحو الصالح العام , وتعرف كذلك بأنها المؤسسات المالية التي تباشر الاعمال المصرفية مع إلتزامها باجتناب التعامل بالصـيرفة الربوية ، بوصـفها تعامل محرم شـرعا , كما وتعرف بأنها مصارف لا ربوية , أي انها لا تتعامل بالفائدة ، فهي لا تتلقى الودائع بالفائدة ، بل تتلقاها لقاء حصة من الارباح تحدد نسـبتها لا مبلغها مسـبقا , ولا تمنح التمويل بالفائدة ، وانما تمنحه لقاء حصــة من الارباح تحدد نسبتها بالطريقة نفسها .

ويتبين مما تقدم ان المصـارف الاسـلامية تختلف عن المصـارف التجارية من حيث إطارها الفلسفي وآلية عملها ، وذلك على النحو الاتي :

1- ان المصـارف الاسـلامية تزاول نشـاطها في اطار الشـريعة الاسـلامية ، وفي ظل العدالة الاجتماعية والاقتصــادية , أي انها تعمل باتجاه تحقيق القيم الروحية التي ترى في الانســان جوهر التقدم والرفاهية .

2- ان المصارف الاسلامية ترى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلاصا للانسان من حالات الضيق والعوز والفاقة والجهل ، لذا فان التنمية من وجهة نظر المصارف الاسلامية ليست مادية فحسب , وانما روحية واخلاقية ، وانها تنمية شاملة .

3- ان المصارف الاسلامية ترى في المال انه ملكا لله (جل جلاله) ، وان البشر مستخلفون فيه ، فالمال بجميع اشكاله ، ملك لله سبحانه وتعالى , خالق الكون .

4- ان المال في الاسلام يجب ان يوجه ويحرك من اجل الاستثمار الفاعل لخدمة المجتمع , ولا يوجه لغرض الاكتناز .

5- ان المصارف الاسلامية ترى ان الضرورات الانسانية تملي عليها ان تركز نشاطها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية , وهي عندما تستثمر الاموال في مؤسسات الاعمال , انما تبتغي بلوغ هذه الاهداف النبيلة حصرا , ولهذا فان أموال المصرف الاسلامي هي بمثابة (أمانات) تستثمر على اساس مبادئ المشاركة والمضاربة الشرعية , ودون ضمان أي عائد مسبقا وثابتا لأصحاب هذه الاموال .

6- ان المصارف الاسلامية تعتمد على الحوافز غير سعر الفائدة ، لاستقطاب المدخرات ، هذه الحوافز هي حوافز روحية واجتماعية وعقائدية , ويرى المستثمرون ان مثل هذه الحوافز تفوق في اهميتها الحوافز المادية , فالاسلام يوفق بين الروح والمادة , و لهذا فان مهمة المصارف الاسلامية تذهب في تحقيق هذه المعادلة .

7- ان المصارف الاسلامية هي في واقعها مصارف استثمار , ذلك ان الاستثمار هو الشريان الحيوي بالنسبة لها , وان نجاح المصارف الاسلامية وبقائها يعتمد بالدرجة الاساس على كفاءتها الاستثمارية .

8- ان المصارف الاسلامية باعتبارها مصارف استثمارية أو مصارف تمويل بالمشاركة تعتمد على البحث عن فرص التنمية , وهي والحالة هذه تتقابل ايجابيا مع المجتمع , وتدعوه للمشاركة في نشاطها الانساني التنموي للصالح العام .

9- ان المصارف الاسلامية بحكم تمسكها بالشريعة الاسلامية وقواعد الاسلام الحنيف هي مصارف اجتماعية - إنسانية , تحقق اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الثروات .